

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣، بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللاتحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛
وعلى ماقدره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠٠٣/٣/١٥ بشأن اعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٩/١٥ ؛

قرر :

مادة ١٦ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٠٨٩٨٥٠,٢٥ جنيه (مليون وتسعة وثمانون ألفاً وثمانمائة وخمسون جنيهاً وخمسة وعشرون قرشاً لاغير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٠٦٥٧٩٢,٨٠ جنيه (مليون وخمسة وستون ألفاً وسبعمائة واثنان وتسعون جنيهاً وثمانون قرشاً) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٢٤٠٥٧,٤٥ جنيه (أربعة وعشرون ألفاً وسبعة وخمسون جنيهاً وخمسة وأربعون قرشاً لاغير) أضيفت للاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٨٢٦٩٨٠٤,١٥ جنيه (ثمانية ملايين ومائتان وتسعة وستون ألفاً وثمانمائة وأربعة جنيهاً وخمسة عشر قرشاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٩/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن